في حيفا، ومصنع الحلاوة، وكذلك شركة السجاير العربية في الناصرة، ومصنع المعلبات الذي أنشأه فارس حمدان في باقة الغربية (المثلث)»[٥٧]. وترتبط ظاهرة الافلاس بسياسة الحكومة الاسرائيلية، حيث «يعود السبب في أفلاس هذه المشاغل الصناعية [الى] عدم اهتمام الحكومة باعطائها [قروضاً] وعدم حمايتها من المنافسة اليهودية. فشركة سجائر الناصرة العربية كان انتاجها محاصراً في القطاع اليهودي، بينما كانت أسواق الناصرة مكدسة بانتاج فبارك السجاير اليهودية... فالحكومة لا تشجع اقامة مصانع عربية، لكثرة ما تفرض على اصحابها من ضرائب، ولعدم تقديم القروض [اليها]، وبسبب قتل المبادرات العربية، سواء الفردية منها أو الجماعية. فهي لا ترخص اي مشروع، الا اذا كان الفرد، أو الافراد المعنيون، من الاشخاص الذين ترضى عنهم اجهزة الامن، أو اذا كان الرأسمال اليهودي شريكاً بهذه المشاريع. وحتى هذه المشاريع المشتركة ـ كشركة المعلبات في باقة الغربية ـ كثيراً ما تفلس، ويخرج الشريك العربي [ينوء] تحت اعباء الديون، بينما نسمع ان شريكه اليهودي قد أقام مصنعاً خاصاً به، أو انه قد اشترى حصة شريكه العربي»[٥٨].

وفي مقابلاتها مع عدد من الصناعيين العرب، أشارت احدى الباحثات[٥٩] الى ان معظمهم يشكو من دور الحكومة في ابقاء المناطق العربية بدون تصنيع؛ اذ لم يتم تحديد أي «نطاق صناعي» في أي من المدن العربية. ولذلك، فان مهمة تطوير أي أرض للصناعة تعتبر عبئاً على كاهل العرب انفسهم، لأن عليهم ان يتحملوا نفقات ذلك كاملة. وهذا ما حدث مع سلمان كدماني، من قرية يركا، الذي اضطر الى تحمل نفقات تسوية أرض مصنع المعادن هناك، وتوصيل خطوط الكهرباء اليها، وتعبيد الطرق، وتحمل الضرائب الباهظة، الخ. وهذا ما يجعل المبادرة الى التصنيع مكلفة وتعتمد على الجهود الخاصة والامكانيات الفردية. يضاف الى ذلك ضعف الموقف التنافسي للصناعة العربية، بسبب كونها خارج النطاقات الصناعية المحددة من قبل الدولة، ويؤدي ذلك الى عدم اعفائها من الضرائب، او منحها أي امتيازات، كالتي تقدم الى الصناعة اليهودية. والنتيجة النهائية لذلك تكون، في الغالب، افلاس المصانع التي لا يتمكن اصحابها من دعمها مادياً، وهم الاغلبية على أي حال.

لا يمكن، اذاً، فصل غياب التصنيع العربي عن محاربة الحكومة الاسرائيلية لأي مبادرة عربية ذات سمة صناعية، مستخدمة في ذلك الوسائل كافة، ابتداء من التمييز في تحديد المناطق الصناعية المدعومة من الحكومة، والتي تكون في المناطق اليهودية دائماً ولا يسهل على العرب دخولها، مروراً بصعوبة الحصول على ترخيص لاقامة المصنع، حيث تبرز الاسباب الامنية كفزّاعة جاهزة للاستخدام عند الاحتلال، وذلك اضافة الى ضعف استثمار الحكومة في الهياكل الاساسية للقرى والمدن العربية، مثل تعبيد الطرق وتوصيل الكهرباء، الخ؛ وانتهاء بحجب الامتيازات التي تمنح، عادة، للصناعة اليهودية، مثل الاعفاء الضريبي، ودعم المواد الاولية، ومنح القروض الصناعية لمدد طويلة بفوائد مخفضة. وتؤدي جملة اجراءات الحكومة هذه الى ضعف القدرة التنافسية للصناعة العربية وانخفاض ربحها، الامر الذي يقود الى افلاس الجزء الاكبر منها، أو تحديد حجمها وطابع نشاطها في أفضل الاحوال. وهذا ما يفسر كون الصناعات العربية التي لا تزال قائمة ينحصر نشاطها في صناعة النسيج ومواد البناء والكراجات ومحطات البنزين ومحلات الحدادة والنجارة، ومعظمها صغير الحجم، وهو أقرب الى المشروع الفردي الخاص. ويفسر ذلك، أيضاً، النزعة المحافظة التي أشرنا اليها سابقاً. فضمن ظروف عدم التيقن القائمة، والمنافسة غير العادلة، لا يمكن ان يقوم العرب باستثمار مبالغ كبيرة في صناعات تتسم بكثافة التنافس مع الصناعة اليهودية؛ اذ ان ذلك يعني، في الغالب، وكما أكدت التجربة المرة للعرب في اسرائيل، الحكم على المشروع بالخسارة، ومن ثم الافلاس.